



سيتناول هذا المقال المبسط قاعدة من القواعد المهمة في مجال الشركات و هي ما تعرف بقاعدة رفع الحجاب أو كما يطلق عليها في القانون الانجليزي **Lifting of the Veil**. كما هو معلوم ومعروف أن الشركة شخصية إعتبارية لها كينونة مستقلة و منفصلة عن شركائها و هذا قد يعرف بحجاب الشركة. و كقاعدة عامة تعتبر المحاكم مقيدة بها، بمعنى أنه لا يجوز لها أن ترفع ذلك الحجاب و تجعل كل المسؤولية في مواجهة الشركة نفسها دون مسائلة أي شريك أو مساهم فيها. لكن قد تلجأ المحكمة لرفع ذلك الحجاب في بعض الأحيان إذا كانت هناك أسباب سائقة و مقبولة.

المشرع الإماراتي بدوره قد نص على الشخصية الإعتبارية للشركة و لم يكن ذلك الا أيماناً منه بدورها في النمو الإقتصادي، و كما قلنا أن مسؤولية شركاء أو مدير الشركة بصفة شخصية في أموالهم عن ديونها بغض النظر عن تلك الديون فيه ما فيه من تقويض لفكرة الشخصية الإعتبارية، لهذا فإن المدير و الشركاء بالشركة لا يمكن مسألتهم عن أي ديون للشركة إلا إذا ارتكبوا خطأ من الجسامه بمكان. و على الرغم من أن الشخصية الإعتبارية تعني أن شركائها و مديرها غير مسؤولين شخصياً عن ديونها إلا أن المحكمة يجوز لها أن ترفع الحجاب عن الشخصية الإعتبارية و من ثم مسألتهم عند وجود أخطاء جسيمة أو غش و هذا ما يعرف- كما ذكرنا- في القانون الإنجليزي بمبدأ رفع الحجاب (**Lifting of the Veil**) لذلك قيل (**Lifting the corporate refers to the possibility of looking behind the company's framework (or behind the company's separate personality) to make the members liable, as an exception to the rule that they are normally shielded by the shell.**)

و ذلك يعني (أن رفع الحجاب عن الشركة يرجع الى النظر لما وراء الشخصية الإعتبارية و ذلك لجعل شركائها مساءلين إستثناءً للقاعدة العامة التي تقول بحمايتهم) و من ثم لا ضير إذا ارادت المحكمة أن تتأكد من عدم وجود غش و أخطاء جسيمة من قبل الشركاء أو غيرهم من إستخدام و تطبيق هذا المبدأ الذي يتوافق مع مقتضيات العدالة و يعتبر من المبادئ العالمية التي أخذ بها لتطوير قوانين الشركات في مختلف التشريعات. و مثال لذلك القضية الإنجليزية **Daimler Co. Ltd. v. Continental Tyre and Rubber Co. (Great Britain) (1916]2 AC 307)**

In this case, there was a German company. It set up a subsidiary company in Britain and entered into a contract with Continental Tyre and Rubber Co. (Great Britain) Ltd. for supply of tyres. During the time of war, the British company refused to pay as trading with an alien company is prohibited during that time. To find out whether the company was a German or a British company, the Court lifted the veil and found out that since the decision-making bodies, the board of directors and the general body of shareholders were controlled by Germans, the company was a German company and not a British company and hence it (was an enemy company).

في هذه القضية (كان هناك شركة المانية و قد أنشئت شركة أخرى لها في المملكة المتحدة وقد قامت الشركة الاخيرة بالتعاقد مع شركة بريطانية للإطارات و ذلك لتزويدها بكميات من الإطارات أثناء الحرب و لكن شركة الإطارات رفضت تنفيذ العقد لأنه ممنوع من التعامل مع الشركات الالمانية في أثناء الحرب. و حتى تتأكد المحكمة ما إذا كانت الشركة المانية أو بريطانية قامت برفع الحجاب عنها).

و إذا نظرنا الى الممارسة القضائية نجد أن قاعدة رفع الحجاب و ان لم تكن تعرف بهذا المسمى في الأوساط القضائية و القانونية الإماراتية إلا أنه يتم تطبيقها متى توفرت مسبباتها، في هذا الشأن قد جاء في القاعدة الصادرة سنة 2015 حقوق، التي تضمنها حكم محكمة التمييز - دبي بتاريخ 2015-12-30، في الطعن رقم 2015 / 312 طعن عقاري و 2015 / 331 طعن عقاري (المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المدير الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا يُسأل في ماله عن ديونها ما لم يرتكب خطأ , ومن المقرر أنه إذا أخل المدير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة بواجب من واجبات الإدارة أو خالف القانون أو نصوص عقد الشركة ونظامها الأساسي فإنه يكون مسؤولاً عن أخطائه الشخصية أو أية أعمال تتطوى على الغش والتدليس أو الخطأ الجسيم , وتكون الشركة في هذه الحالة مسئولة بدورها عن أفعال وتصرفات مديرها طبقاً لقواعد المسؤولية عن العمل الضار).